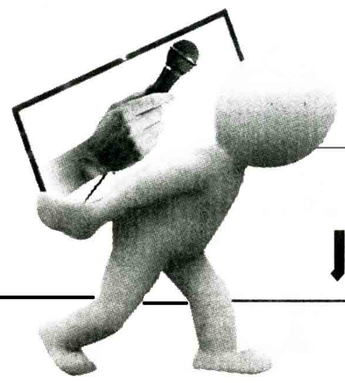

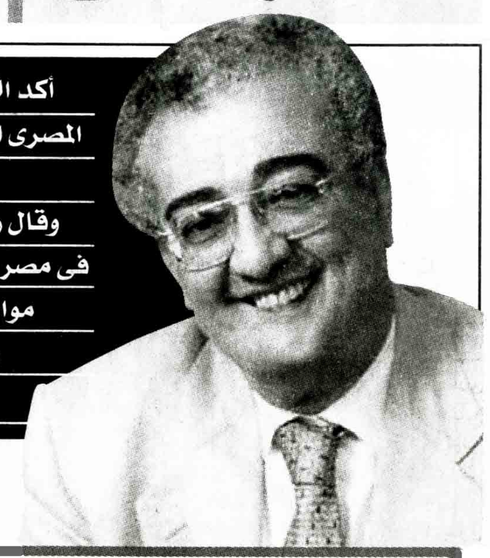

أكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى أن أحداث ماسبيرو لن تدفع رجال الأعمال الأقباط للخروج من مصر.

وقال رياض إن جذور استثمارات رجال الأعمال الأقباط فى مصر عميقة وحتى فروع هذه الصناعات أكثر قدرة على مواجهة أى رياح أكثر من الآخرين على حد قوله.

وأضاف رياض أنه كرجل أعمال قبطى لا يشعر بأى اضطهاد بل إن أكثر من يحيطون به ويعملون معه مسلمين.. والدكتور مهندس نادر رياض بالإضافة إلى منصبه كرئيس لمجلس الأعمال المصرى الألمانى هو أيضاً رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية ورئيس قطاع الثقافة والمعلومات بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورئيس لجنة المواصفات والجودة باتحاد الصناعات المصرية.. وتناول فى حواره مع «عالم المال» العديد من القضايا المهمة التى تهم كل مصرى مسلما أو قبطيا على أرض هذا الوطن.. وإلى الحوار.

د. نادر رياض فى حوار على «صفيح ماسبيرو» الساخن

رجال الأعمال الأقباط لن يتركوا مصر

● بعد أحداث ماسبيرو الأخيرة هل تشعر كمواطن قبطى بأنك مضطهد؟

– أنا لا أشعر على المستوى الشخصى بأننى مضطهد لأسباب دينية وأنا كإنسان ألقى قدراً من القبول من الاخرين وقدراً آخر من عدم القبول إلا أننى لا أعزى ذلك لأسباب دينية إذ أننى محاط بأكثرية من الأصدقاء المسلمين وأكثرية أخرى من العاملين فى مؤسستى الصناعية الذين يدينون بالإسلام المعتدل بحيث يفوق ما يجمعنا من صفات مشتركة ويعلو بتفوق على اختلاف عنصر الدين بما لا يحتاج إلى إجابة أكدها الشيخ محمد عبده من أن الأديان وإن تعددت فإن الله واحد.

لكن من مظاهر الاضطهاد ما نسمعه كل يوم من الصعوبة النسبية لشغل وظائف الشباب من المسيحيين بالمقارنة بإخوانهم المسلمين وعدم تولى المناصب القيادية العليا فى بعض الأماكن مثل الجامعات وبعض الهيئات السيادية وهو أمر أعتقد أنه سيتغير بعد الثورة وما نأمله منها من إيجابيات تنفتح معها العقول والنفوس لدفع الوطن للأمام.

وتبقى حتى هذا الحين أبواب الرزق الأخرى للعمل الحر مفتوحة أمام الجميع.

● إذا كانت الأحداث الأخيرة شهدت شططاً من بعض المسلمين فهل هناك أيضاً شطط من المسيحيين؟

– عملاً بنظرية أن لكل فعلٍ رد فعل فإنه ممكن القول نظرياً بذلك أخذاً فى الاعتبار فارق الحجم بين الأفراد والخلفية الاجتماعية والثقافية التى تحكم الأقباط عبر تاريخهم الطويل والذى يشهد لهم بنبذ العنف إلا أنه فى حالة انفلات المواقف فإن هذا الأمر يشبه فى علم الميكانيكا نظرية التصادم الكمى مثل ما يحدث فى حالة المصادمة بين سيارة نقل ثقيل وأخرى ركاب صغيرة فإن الضرر الأكبر سيقع على السيارة الصغيرة.

إلا أنه يجب أن يكون معلوماً أن التاريخ يشهد بأنه فى الأزمات تسقط الحواجز بين البشر ويسارع أبناء البلد الواحد بالدفاع عن بعضهم بعضاً وإنقاذ من يصاب منهم حتى لا يسقط تحت الأقدام وكذا شهامة أهل البلد يشهد بها ميدان التحرير حيث كان القبطى ظهير المسلم أثناء الصلاة ووقوف المسلم حاجزاً منيعاً حتى لا يصاب المسيحى بأى ضرر.

● بعد أحداث ماسبيرو.. هل تعتقد أن هناك اتجاهاً من رجال الأعمال الأقباط لترك مصر؟

– لا أعتقد ذلك على أساس أنه يمكن وصف المرحلة الحالية بأنها انفلات لموقف وصلت تداعياته إلى المنطقة الأعلى من الخطر والذى ألحق الضرر بسمعة الدولة وعلاقتها بالأفراد وهو الأمر الذى يدق ناقوس الخطر مشيراً إلى أنه لا يمكن تكرار ما حدث بأى صورة من الصور.

لا أشعر بالاضطهاد وأغلبية من حولى مسلمون

برامج الأحزاب الجديدة خالية من مضمون اقتصادى أو اجتماعى

وإذا كان الكثير قد استشعر هذا الخطر إلا أننى لست من المعتقدين بأن رجال الصناعة الأقباط قد يفزعهم هذا الحدث بالدرجة التى يسعون فيها للهجرة إذ أن الصناعات التى يتولاها رجال الصناعة الأقباط تتصف بأنها عميقة فى الجذور بأصولها وفروعها بحيث تقاوم الرياح أكثر من غيرها.

● صف لنا شعورك عندما تسمع عن اجتماع للسلفيين والإخوان؟

– لدى قناعة كاملة أن الإسلام فى مصر يستمد قوته من أنه إسلام وسطى لا يجنح إلى التطرف ولا يتسامح فى المقومات الأساسية للدين لذا فإن أى انفلات لجماعة بسلوك تطرفى يخرجها عن دائرة الإسلام الوسطى ويجعلها تلقى مقاومة كبيرة عن طريق الإسلام المعتدل الممثل فى الغالبية العظمى من مسلمى مصر والذى يقع عليها عبء تقويم وتصحيح المسار.

إذن فهى مشكلة إسلامية إسلامية فى المقام الأول قبل أن تكون خاصة بالأقباط وكل ما نتمناه هو الابتعاد عن المناداة بأفكار أو آراء تؤثر على قدراتنا الاقتصادية.

● ما الأفكار أو النظام المناسب لمصر من وجهة نظرك؟

– من الناحية السياسية نحن نحتاج إلى حزبين قويين بجانب الأحزاب الصغيرة بما يسمح بائتلافات بين الأحزاب الكبرى والصغرى إذ لم يعد مقبولاً أن ينفرد حزب واحد بما قد يتسم بالشطط فى بعض القرارات فى أمور يدفع ثمنها باقى الشعب كل هذا فى ظل نظام رئاسى ديمقراطى وبالنسبة للبرلمان فلا مانع من مجلسين أما عن المحليات فيجب أن تكون لا مركزية بمعنى استقلال كل محافظة بمواردها وضرائبها من خلال الضرائب التى تحصلها وتصرفها داخل المحافظة مع تحملها للأعباء والخدمات السيادية التى تؤديها فتسدد للخزانة العامة من خلال مجلس شعبى محلى ينظم سياستها مع أداء ضريبة المبيعات بعد تحصيلها لصالح الخزانة العامة للدولة وحتى بالنسبة للمحافظ فيجب أن يكون منتخباً من أبناء المحافظة أما الانتخابات فالقائمة النسبية بجانب الفردى وذلك لسبب رئيسى أننا لا نستطيع أن نفترض أن الشعب كله منتمياً لأحزاب وهو الأمر الذى يؤدى إلى زيادة نسبة مشاركة الشعب فى الانتخابات مع الأخذ فى الاعتبار أن برامج الأحزاب الجديدة كلها تخلو من المضمون الاجتماعى.

● هذا هو الشكل السياسى فما شكل الاقتصاد الذى تحتاجه مصر خلال الفترة المقبلة؟

– الاقتصاد المصرى فى مشهده الذى سبق أحداث ٢٥ يناير كان يمكن وصفه بأنه متماسك آخذ فى التنامى بصورة إيجابية وتمثلت نقطة الضعف الرئيسية فى عدم تطبيق مبدأ البعد الإنسانى أو الاجتماعى وبالتالى كانت هناك فجوة بين النمو والتنمية لكن ما يهدد الاقتصاد المصرى الصناعى والإنمائى الآن هو عدد من الاختلالات الهيكلية وفى مقدمتها عدم توازن الاحتياجات من العملة الصعبة وعجزها عن توفير مكونات الإنتاج والعملة الصعبة الموجهة لتوفير الخدمات الأساسية للشعب مع الأخذ فى الاعتبار أنه قبل الثورة لم تكن هناك سياسات واضحة لإيجاد توازن بين النمو والتنمية الشاملة.

● بماذا يعزى تدنى الإنتاج الصناعى بعد الثورة؟

– أسباب كثيرة فبالإضافة إلى ما يواجهه الإنتاج الصناعى حالياً من ضعف الاستثمارات المتاحة وكذا تعثر بعض القدرات التصديرية فإن هناك أيضاً عودة لظاهرة الأيادى المرتعشة لتشمل الوزارات وجهات الإدارة والتراخيص وأيضاً قطاع البنوك مما أدخل المصانع فى عنق زجاجة بالنسبة لسرعة الوفاء باحتياجاتها من الخامات المحلية وأيضاً المستوردة مما أضعف من كفاءة دوران عجلة الإنتاج وفى نفس الوقت هناك أيضاً الانفراد بتطبيق قرارات أحادية من جانب الدولة والتى لا مثيل لها الدول الأخرى مثل تطبيق أحكام بأثر رجعى وفرض إتاوات صناعية للتصريح بنشاط صناعى رغم أننا دولة تسعى لتشجيع الصناعة لتؤدى دورها المنشود.

● وهل يصلح الاقتصاد الحر فى ظل الظروف التى تشهدها مصر حالياً؟

– الحرية ليست حرية مطلقة والذى يصلح هو اقتصاد حر رشيد بمعنى أن للدولة دورها الإيجابى فى الرقابة والترشيد وفى النهاية فإن المستهدف بصرف النظر عن الأيدولوجيات هو توفير أفضل مستويات معيشة لغالبية الشعب تعليماً وتدريباً وصحة وإسكاناً وتأميناً وترفيهاً.

الخصخصة ليست بدعة ولا هدفاً.. والمشاركة بين العام والخاص أفضل

● وما شكل الدولة الذى تريدها لمصر من وجهة نظرك؟

– دولة حرة ذات سيادة يعلو فيها الحق ولا يعلى عليه تتراجع فيها وتنكمش قوى الظلام تحت وطأة يد الدولة وسيادتها القابضة على زمام الأمور تقدمية بمعنى أنها تبحث عن الأفضل وتسترشد بأنماط وقوانين دول العالم الحر الصناعى.

● وفى اقتصاد الأزمات أى نوع من الاقتصاد أفضل؟

– لا نستطيع أن نخرج من نطاق الاقتصاد الحر ولكن علينا ألا نسقط من حساباتنا الواقع المصرى الذى يعنى بالبعد الاجتماعى للعاملين وضرورة تنميتهم بشرياً وفنياً ليتواكبوا مع التقدم التكنولوجى المنشود فى إطار من التوسع توفير الحياة الكريمة للأغلبية العظمى من الشعب.

● وما دور الدولة فى هذا الاقتصاد؟

– هو دور الشريك الداعم المذلل للعقبات والموفر للبنية الأساسية والتى يقع فى أولوياتها الحفاظ على الأمن والتصدى لكل عناصر الفوضى وهو الأمر الذى لو نجحت فيه الدولة فإنما تبعد بذلك عن نفسها خطر الأزمات الاقتصادية المفاجئة والملحة.

وفى جميع الأحوال فإن دور الدولة فى الاقتصاد يتمثل فى تجنيد جميع الجهود الوطنية للتوصل إلى أمثل ناتج قومى من خلال أمثل إنتاجية وإمثل إنتاج بالإضافة إلى تحقيق قدرة تنافسية على المستويين الداخلى والخارجى.

● بماذا تفسر صمت المجتمع الصناعى من اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية فى ظل الصخب الدائر الآن على الساحة السياسية المصرية؟

– مرجع ذلك إلى أن حجم الصخب الدائر على الساحة والذى اتسع نطاق أطرافه ليشمل عشرات الأحزاب الجديدة وعشرات المتقدمين لمنصب الرئاسة والتداخل الإعلامى الناقل لسياسات هذه الأحزاب التى تشترك فى خاصية الحداثة وخلو برامجها من البعد الاقتصادى كل هذا جعل اتحادات الصناعات والغرف التجارية تؤثر الصمت انتظاراً لحين وضع البعد الاقتصادى والإنتاجى تحت دائرة الضوء ثم الانطلاق باعتباره قاطرة التنمية وتوفير فرص العمل ومواجهة البطالة.

● ما تقييمك لبرنامج الخصخصة بعد ١٥ سنة؟

– الخصخصة فى مفهومها العام ليست بدعة مصرية أتى بها أحد المفكرين المصريين وإنما هو مبدأ اقتصادى أخذت به الدول الرأسمالية قبل الاشتراكية التى قاومته لفترة إلى أن أخذت به بعد ذلك إذ لم يعد من المقبول عالمياً ومحلياً أيضاً أن تستمر الدولة فى تحمل خسائر شركات مملوكة لها سنة بعد سنة دون أن تفعل شيئاً.

والنموذج المعروف عالمياً هو إعادة تأهيل وهيكلة الشركات القابلة للربح واستعمال حصيلتها فى دعم الشركات التى يأتى دورها فى التأهيل وهذا لا يمنع أن من الحفاظ على العمالة والحفاظ على أصول الدولة من الإهدار والتبديد يبقى مطلباً مصاحباً للخصخصة.

ويجب أن نتذكر هنا أن الخصخصة ليست هدفاً وإنما يجب استخدامها كوسيلة من وسائل تفادى عيوب الإدارة العامة للموارد ومن هنا فإن العالم حالياً قد استبدل «الخصخصة» بأساليب جديدة فعالة وفى مقدمتها المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

إسلام المصريين معتدل.. ونحتاج نظاماً رئاسياً ديمقراطياً

الاقتصاد قبل الثورة كان غير إنسانى.. ونحتاج توجهاً حراً رشيداً

● وهل مازلت متمسكاً بالأمل؟

– كانت مصر أولى الحضارات التى عرفت الزراعة والرى واحترمت الإنسان وحافظت على كرامته واكتشف الكتابة والموسيقى والفلك والطب والصيدلة والتحنيط والبناء واحترمت الفرعون الملك ووضعته فى مصاف الآلهة تمجيداً له وإذا كانت مصر التى صنعت هذه الحضارة وعلمتها للآخرين فعرفها العالم واقتدى بها يوم ان كان ما يحيط بمصر لا يرقى لمرتبة المملكة والدولة التى لها كل المقومات الحديثة التى نعرفها الآن فهل يعقل أن تندحر وتفنى هذه الحضارة على يد أبنائها فى يوم نحن نحياه؟!.

أعتقد أن الإجابة القاطعة هى أن مصر كانت أم الدنيا وستعود يوماً لمكانتها السابقة بفكر وحضارة وسواعد أبنائها المخلصين.

● هل أنت راض عن حكومة الدكتور عصام شرف؟

– أعتقد أن الحكومة نفسها غير راضية عن أدائها وأكثر ما يعترضها فى عملها من صعوبات تتمثل فى كثرة المطالب وعدم وجود سقوف محددة لتلك المطالب وغياب خطة ذات أولويات يعترف بها الشارع ويدعمها إذ أنه دون هذا سيصعب على أى حكومة وضع خطة ذات أولويات تتماشى مع الإمكانيات المتاحة حتى لا نغرق فى الطموحات التى لا يقابلها إمكانيات التنفيذ.

● ما المظاهر السلبية التى ترتبط بهذه الحكومة كما تراها الآن؟

– أهم هذه المظاهر السلبية تتمثل فى الانفلات الأمنى وعدم قدرة النظام على إعادة الانضباط فى الوقت المناسب بالحزم المطلوب بالإضافة إلى خلو الساحة من برلمان متوازن يعبر عن فئات الشعب وطموحاته وتعثر الاقتصاد المصرى فى كثير من جوانبه.

● وكيف يمكن علاج الانفلات الأمنى من وجهة نظرك؟

– تختلف الفاتورة من نشاط لآخر حسب حجم المؤسسة وموقعها وحجم الأخطار المحيطة بها والمشكلة الأمنية تحتاج إلى تغليظ العقوبة على من يعتدى على رجال الأمن سواء كانوا تابعين للقوات المسلحة أو الداخلية أو الأمن الخاص بالمصانع أو شركات الحراسة ذات التراخيص الخاصة وعلى وزارة الداخلية أن توثق علاقتها مع شركات الأمن الخاصة باعتبارها شريكاً معها فى توفير الأمن كل فى قطاعه متعرضاً لنفس المخاطر التى يتعرض لها رجل الشرطة النظامى ويجب أن نضيف هنا أن زيادة تكلفة الأمن بالنسبة لمؤسسة بذاتها يترتب عليه الحد من القدرة التنافسية لهذه المؤسسة نتيجة زيادة تكلفة المنتج.

حوار: هالة مصطفى